أي خطوة فرنسية لطي ملف التجارب النووية في الجزائر

الجزائر - عاد ملف أول تجربة نووية في الجزائر التي بقيت تحت الاستعمار الفرنسي بين 1830 و1962 إلى الأضواء مجددا مع إقرار الرئيس إيمانويل ماكرون أن بلاده "مدينة" لبولينيزيا الفرنسية بسبب التجارب النووية التي أجريت بين 1966 و1996 في المحيط الهادئ.

ولا تزال مواقع دفن النفايات النووية وتطهيرها من المواد المشعة من المواضيع الرئيسية العالقة في قضايا الذاكرة بين الجزائر وباريس.

وعاد هذا الملف مجددا وسط تساؤلات عن الخطوة الفرنسية المنتظرة لطي ملف التجارب النووية في الجزائر. وقال ماكرون الأربعاء خلال زيارته بابيتي أن بلاده "مَدينة" لبولينيزيا الفرنسية عن التجارب النووية وأنه يتحمل المسؤولية في هذا الجانب.

وبمناسبة عيد الاستقلال في الخامس من يوليو، اتهم وزير المجاهدين السابق الطيب زيتوني فرنسا "برفض تسليم خرائط تحديد مناطق دفن النفايات المشعة ولا تطهيرها ولا حتى القيام بأدنى عمل إنساني لتعويض المتضررين رغم كون تلك التفجيرات أدلة دامغة على جرائم مقترفة ما زالت إشعاعاتها تؤثر على الإنسان والبيئة والمحيط".

وقال إن ملف تلك التفجيرات يبقى من "أكثر الملفات حساسية بين ملفات الذاكرة التي هي محل مشاورات ضمن اللجان المختصة وهو ما يتطلب إجراءات عملية مستعجلة وتسويته ومناقشته بكل موضوعية"، بحسب ما جاء في حوار أجرته معه وكالة الأنباء الجزائرية.

عبدالرحمن تومي

أمراض النشاط الإشعاعي ميراث تتوارثه الأجيال

وبين عامي 1960 و1966، أجرت فرنسا سبع عشرة تجربة نووية في مواقع رقان ثم في إن أكر بالصحراء الجزائرية. تمّت جميعها تحت الأرض، بعد توقيع اتفاقية إيفيان لعام 1962، التي أكدت استقلال الجزائر، لكن مادة منها سمحت لفرنسا باستخدام مواقع الصحراء حتى عام 1967.

وكشفت وثائق رفعت عنها السرية في العام 2013 عن تداعيات إشعاعية أكبر بكثير مما تم الإعلان عنه في البداية، امتدت من غرب أفريقيا إلى جنوب أوروبا.

وأشار رئيس جمعية "الغيث القادم" عبدالرحمن تومي إلى أن "الأمراض المرتبطة بالنشاط الإشعاعي تنتقل كالميراث جيلا بعد جيل".

وتابع رئيس الجمعية المهتمة بمساعدة ضحايا الإشعاعات النووية، "ما دامت المنطقة ملوثة، فإن الخطر سيستمر" في منطقة رقان.

وأضاف في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية أن الإشعاعات تسببت بسرطانات وتشوهات خلقية وحالات إجهاض وعقم ضمن قائمة أمراض أخرى، فضلا عن التأثير الكارثي على البيئة.

وفي أبريل الماضي طرح رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق سعيد شنقريحة، على نظيره الفرنسي رئيس أركان الجيوش السابق فرانسوا لوكوانتر "إشكالية إعادة تأهيل موقعي رقان وإن إكر". وكذلك المساعدة "بموافاتنا بالخرائط الطبوغرافية، لتمكيننا من تحديد مناطق دفن النفايات الملوثة، المشعة أو الكيماوية، غير المكتشفة لحد اليوم".

كما أكد العميد بوزيد بوفريوة أنه "بعد مرور أكثر من ستين سنة على هذه التفجيرات، تصر فرنسا على إخفاء الخرائط التي من شأنها كشف أماكن مخلفاتها النووية، باعتبارها حقا من حقوق الدولة الجزائرية إلى جانب المماطلة في مناقشة قضية التعويضات التي تخص المتضررين الجزائريين"، كما نقلت مجلة "الجيش" الصادرة عن وزارة الدفاع.

واستبعد الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون أي مفاوضات من أجل التعويض المالي، وقال "نحن نحترم موتانا كثيرا إلى درجة أن التعويض المالي سيكون بمثابة إهانة. فنحن لسنا شعبا متسولا، نحن شعب فخور يُبجّل شهداءه" كما جاء في حوار للمجلة الفرنسية "لوبوان".

وبحسب وزارة الجيوش الفرنسية التي يقع الملف ضمن اختصاصها، يعالج البلدان الموضوع "على أعلى مستوى" رسمي. وأكدت لوكالة الصحافة الفرنسية الأربعاء أنّ "فرنسا سلّمت السلطات الجزائرية ما بحوزتها من خرائط"، موضحة أن "تشخيصا إشعاعيا لمختلف مناطق التجارب في هذه المواقع أجري وأبلغت به السلطات الجزائرية".

في تقريره حول الاستعمار وحرب الجزائر (1954–1962)، أوصى المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا "بمواصلة العمل المشترك بخصوص مواقع التجارب النووية في الجزائر وتداعياتها إضافة إلى مسألة زرع الألغام على الحدود".

وفي يناير 2010، سنّت فرنسا قانونًا يعرف بـ"قانون مورين" الذي ينص على تعويض "للأشخاص الذين يعانون من أمراض ناتجة عن التعرض للإشعاع من التجارب النووية التي أجريت في الصحراء الجزائرية وفي بولينيزيا بين عامي 1960 و1998".

لكن من بين 50 جزائريًا تمكنوا من تحضير ملف في غضون عشر سنوات، لم يتمكن سوى شخص واحد "من الحصول على التعويض" وهو جندي جزائري عمل في المواقع بعدما تم إغلاقها، وهو ما أعربت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (أيكان) عن أسفها له. وبذلك لم يتم تعويض أي ضحية من سكان المنطقة.

وفي دراسة صدرت قبل عام بعنوان "تحت الرمال، النشاط الإشعاعي"! حثت منظمات حملة "أيكان"، القوة الاستعمارية السابقة على تسليم القائمة الكاملة لمواقع دفن النفايات النووية إلى السلطات الجزائرية وتسهيل تنظيفها.

وكانت الفرصة سانحة عندما صادقت 122 دولة من الأمم المتحدة على معاهدة جديدة لحظر الأسلحة النووية في يوليو 2017. وتم اعتماد مبدأ "الملوث يدفع" والاعتراف به رسميًا. لكن فرنسا ليست من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية "التي تتعارض مع النهج الواقعي والتقدمي لنزع السلاح النووي"، على حد تعبيرها.

وقال العميد بوفريوة "يجب على فرنسا أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية".

وذكر خبراء "أيكان فرنسا" أن "الناس ينتظرون منذ أكثر من 50 عامًا" و"هناك حاجة للعمل بشكل أسرع. نحن نواجه مشكلة صحية وبيئية كبيرة يجب السيطرة عليها في أسرع وقت ممكن".

وأنشأت الجزائر في يونيو الوكالة الوطنية لإعادة تأهيل المواقع القديمة للتجارب والتفجيرات النووية الفرنسية في الجنوب الجزائري، لكن عملها مرهون بالحصول على الخرائط.

تجارب غيرت الكثير

حوار استراتيجي بارد

هل يتنازل بايدن عن الملف السوري لبوتين

غياب مبعوث خاص إلى سوريا يفتح باب التساؤلات حول استراتيجيات الرئيس الأميركي

شكل تركيز إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على القضايا الإنسانية مدخلا لتساؤلات حول الاستراتيجية التي ستتبعها إدارته في الملف السوري في ضوء عدم تعيين مبعوث أميركي جديد وعدم اتضاح رؤيته للحل السياسي والصراع القائم بين اللاعبين الدوليين الآخرين في الأزمة المتواصلة منذ عام 2011.

واشنطن - بدت الاستراتيجية التي تتبعها إدارة الرئيس جو بايدن في منطقة الشرق الأوسط أنها تضع سوريا على هامش الأولويات. وعلى الرغم من تركيز بايدن في الآونة الأخيرة على تحريك قضايا إنسانية متعلقة بالمساعدات والمعابر الحدودية، فإن تركيز إدارته على إعادة تشكيل الوجود العسكري الأميركي والبقاء في المنطقة بمسميات جديدة مثلما حصل في العراق، يفتح باب التساؤلات بشأن خطواته المقبلة في الملف السوري.

وأدى عدم تسمية إدارة بايدن حتى اللحظة لمبعوث جديد لخلافة جيمس جيفري كمبعوث خاص إلى سوريا إلى فتح نقاشات موسعة داخل الولايات المتحدة حول الاستراتيجية التي سيتبعها الرئيس الأميركي في الملف السوري، المضطرب منذ عام 2011 ولم يصل بعد إلى حلول دائمة.

بدا الملف السوري على هامش أولويات الرئيس الأميركي منذ نحو ستة أشهر على تسلمه منصبه في البيت الأبيض، ولم يعلن حتى اللحظة عن رؤيته بشكل واضح في التعامل مع التطورات السورية، بالإضافة إلى النفوذ الروسي المتنامي ووجود لاعبين إقليميين يتحكمون في مصير تلك القضية.

وفي قمة ثنائية عقدها مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في جنيف منتصف يونيو الماضي، بدت سوريا كملف سياسي على الهامش في ضوء الخلافات العميقة بين الطرفين حول قضايا تتعلق بالتسلح والتدخل في الانتخابات الأميركية والقرصنة الإلكترونية والصين ومسألة أوكرانيا.

وتعد روسيا اللاعب الرئيسي والأبرز في الملف السوري منذ تدخلها في العام 2015، حيث تمكن الرئيس السوري بشار الأسد بفضل المساعدة الروسية من إحكام سيطرته على مناطق واسعة من البلاد، ونجح في التمديد لولاية رئاسية رابعة في الوقت الذي بدت فيه المعارضة على الجانب الآخر ضعيفة ومهمشة وغائبة عن المشهد.

وفي تواصل ثنائي آخر بين بايدن وبوتين أشاد الطرفان بما أسموه "العمل الجماعي المشترك حول سوريا"، لكن هذا التواصل ركز أكثر على قضايا إنسانية لا سياسية بعد الحديث عن نجاح أميركي في إقناع روسيا بعدم استخدام حق النقض الفيتو ضد قرار يسمح بإدخال المساعدات عن طريق المعابر الحدودية.

وبدت القضايا الأساسية الأخرى بين الطرفين غامضة خاصة بشأن التسوية السياسية والاختلافات العميقة بين روسيا وواشنطن على صعيد قضايا دولية أخرى، وهو ما عبر عنه مؤخرا نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف قبيل حوار الاستقرار الاستراتيجي مع واشنطن بالقول إن "مناهجنا لا تتطابق في كل شيء، هذا واضح ومفهوم".

وفي المقابل اتسمت استراتيجية الولايات المتحدة بالنسبة إلى الشرق الأوسط بالتركيز أكثر على فتح حوار مع إيران والعمل على تحريك ملفات اليمن ولبنان، فيما بدت سوريا غائبة في نهج بايدن على الرغم من أن تقارير تحدثت عن تعزيزات عسكرية أميركية أرسلت إلى مناطق انتشار قوات سوريا الديمقراطية.

ويقول مراقبون إن اهتمامات بايدن وإدارته في سوريا عبر الاكتفاء بمسألة وصول الغذاء والدواء والأمور الإنسانية أعطى الانطباع بما يشبه التنازل الصامت عن سوريا لموسكو، في محاولة لتحقيق مكاسب في قضايا أخرى على الصعيد الإقليمي والدولي.

وركزت الاستراتيجية الأميركية الآن على الوجود العسكري في إطار محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وإعادة المساعدات إلى شمال شرق سوريا التي قطعها الرئيس السابق دونالد ترامب، كما أكدت واشنطن التزامها بتخفيف المعاناة الإنسانية.

وفي مارس الماضي ألقى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن خطابا حماسيا في الأمم المتحدة دعما لتجديد قرار مجلس الأمن القاضي بتجديد منظومة إدخال المساعدات الإنسانية، كما عملت الإدارة الأميركية على درء التهديد الروسي بشأن استخدام الفيتو. ونجحت في تجديد القرار لستة أشهر إضافية فقط، لكن المهمة الأميركية بقيت في الإطار الإنساني فقط في إشارة توحي بأن بايدن يتبع استراتيجية مختلفة.

وطرحت تساؤلات داخل الولايات المتحدة حول الاستراتيجية التي سيتبعها بايدن، وهل ستكون على شاكلة ما سلكه أسلافه في الإدارات السابقة، أم أنه سيستكمل استراتيجية الرئيس السابق دونالد ترامب.

لم يتخذ الرئيس الأميركي بعد أي خطوة على صعيد تعيين مبعوث جديد للملف السوري أو إجراءات عقابية بحق أي كيان مرتبط بالأسد. كما أن رؤيته تتسم بالغموض.

ويقول خبراء ومسؤولون في الإدارة الأميركية إن هناك مراجعة مستمرة للاستراتيجية الأميركية في سوريا خلال الأشهر الأخيرة، لكن لا تبدو أن الاستراتيجية مختلفة عن استراتيجيات أسلافه في ضوء التطورات الحاصلة في المنطقة.

ويقول أندرو تابلر وهو مسؤول سابق في إدارة ترامب ومسؤول ملف سوريا في مجلس الأمن القومي السابق، إن الاستراتيجية الأميركية السابقة في هذا البلد يمكن أن "تقدم رؤى ودروسا قيّمة لمساعدة بايدن في الحصول على نتائج أفضل" في الملف السوري.

ويضيف تابلر في مقال نشرته مجلة شؤون خارجية "فورين أفيرز"، التي تصدر كل شهر عن مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، إن استراتيجية الرئيس السابق دونالد ترامب عملت مثل سابقتها من وراء الكواليس مع روسيا للوصول إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة.

ويرى أن تلك الاستراتيجية على الرغم من أن البعض وصفها بأنها عملت على تغيير النظام إلا أن النهج الذي ركز عليه فقط هو تغيير السلوك.

ويعتبر أن العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها من قبل ترامب في عام 2019 أدت إلى زيادة الضغط الاقتصادي بشكل كبير على نظام الأسد وساعدت في انخفاض سعر الصرف بين الليرة السورية والدولار الأميركي بنحو 250 في المئة. كما سجل استنزاف شديد لخزائن الدولة وما يقابلها من تخفيضات في دعم الوقود والغذاء للسوريين العاديين.

ويرى أن "نظام الأسد أكثر عرضة للضغط الاقتصادي الآن من أي وقت مضى في تاريخه" بفضل الاستراتيجية الأميركية المتبعة منذ آخر عام في ولاية ترامب.

ويقول المسؤول الأميركي السابق إن "العقوبات لا تزال هي أفضل الأدوات في أدوات السياسة في واشنطن" تجاه النظام السوري.

ويضيف تابلر أن "الأسد لن يتوقف عن فعل أي شيء لإبقاء نظامه في السلطة، بعد أن دفعت حكومته أكثر من نصف السوريين لترك منازلهم: 6.6 مليون لاجئ في بلدان أخرى، و6.7 مليون نازح في الداخل ويعتمدون على المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى الدعم الروسي والإيراني".

ويرى أن أفضل خطة لحل الصراع السوري المتواصل منذ عام 2011 هي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 الذي تم تمريره بالإجماع وبدعم دولي واسع في عام 2015، لكن الإجراءات التالية للأسد ورعاته روسيا وإيران في السنوات الأخيرة خاصة بعد سقوط حلب ساهمت في إخفاق السياسة الأميركية، حسب ما أكد حينها بلينكن، الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية في ذلك الوقت.

أندرو تابلر

غياب استراتيجية واضحة للحد من التأثير الإيراني والروسي

وعلى الرغم من غياب الوضوح في الاستراتيجية الأميركية بشأن التعامل مع القضية السورية، إلا أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان والتوصل إلى اتفاقية تغير شكل الوجود العسكري الأميركي في العراق قد تدفع الإدارة الأميركية إلى جعل سوريا قاعدة متقدمة للقوات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

ويبدو أن الاتفاقية العسكرية الجديدة مع العراق تدفع نحو تبدل في الاستراتيجية الأميركية في سوريا، خاصة في ضوء تقارير تتحدث عن إرسال قوافل جديدة للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، التي تقوده الولايات المتحدة إلى الأراضي السورية.

ويقول المرصد السوري لحقوق الإنسان إن نحو 30 شاحنة محملة بمعدات عسكرية ولوجستية دخلت الأراضي السورية قادمة من كردستان العراق عبر معبر الوليد الحدودي، وتوجهت نحو القواعد العسكرية التابعة للتحالف في تل بيدر ورميلان ضمن محافظة الحسكة.

كما تحدث المرصد السوري، الذي يتابع التطورات الميدانية باستمرار منذ اندلاع الأزمة عام 2011، عن اعتزام قوات التحالف الدولي إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في شمال شرق سوريا.

لكن التساؤلات مازالت مستمرة بشأن الخطوات المعلنة من طرف إدارة الرئيس بايدن بشأن الحلول السياسية للأزمة السورية، ويؤكد تابلر على ضرورة تعيين مبعوث خاص جديد إلى سوريا مكلفا بتطوير ما لم يفعله فريق ترامب السابق بشأن اتباع سياسة استراتيجية متماسكة تدعمها وكالة الاستخبارات الأميركية لعزل الأسد والحد من التأثير الخبيث لإيران وروسيا في الملف السوري.

ويقول إنه من المستحيل الوصول إلى تسوية دبلوماسية قابلة للتطبيق من دون وجود استراتيجية أميركية واضحة تتجنب الانغماس في البيروقراطية والمصالح المتنافسة، وإلا فإنّ السوريين سيفقدون جيلا آخر في الصراع.